UNITED STATES COMMISSION ON
INTERNATIONAL RELIGIOUS FREEDOM

لجنة الولايات المتحدة حول حرية الديانات في العالم

خلا صة موجزة

علاقة الدين بالدولة و حق حرية الديانة والعقيدة: تحليل النّصية المقارنة لدساتيرالبلدان السائد فيها الإسلام

تقف دراسة اللجنة على تحليل مضمون الدستور حول علاقة الدين بالدولة، حق الديانة والعقيدة، و حقوق الإنسان الأخرى المتعلقة بالموضوع في 44 دولة يسودها الإسلام و الممتدة من أوروبا الى إفريقيا عبر الشرق الأوسط حتى آسيا. تعكس التعددية التي يتصف بها العالم الإسلامي نتيجة رئيسية وصلت إليها هذه الدراسة وتتمثل في تنوع الترتيبات الدستورية الخاصة بالبلدان التي يسود فيها الإسلام، تروح من الجمهوريات الإسلامية حيث الإسلام هو الدين الرسمي للدولة و الجمهوريات العلمانية حيث التفقريق القاطع بين الدين والدولة.

علاوة عن ذلك توصّلت الدراسة إلى ما يلي:

- ما يزيد عن نصف سكان العالم المسلمين " يقدر عددهم بحوالي1.3 مليار نسمة" يعيشون في دول غير إسلامية أو في دول لم تعلن الإسلام كدين الدولة.
- قد تضمن دساتير بعض الدول المتخذة الإسلام كدين الدولة حق حرية الديانة والعقيدة بصفة يمكن مقارنتها فعلا بالمعايير القانونية الدولية.
- كما قد تتضمن دساتير بعض الدول المتخذة الإسلام كدين الدولة مواد تحمي حقوق حرية التعبير والتجّمع وحق تشكيل الجمعيات- أو حقوق المساواة وعدم التمييز بما فيها تلك المتعلقة بالدين والجنس- تقارن فعلا بالمعايير الدولية.
- العديد من البلدان السائد فيها الإسلام لديها دساتير تتضمن أو على الأقل تشير إلى المراجع الدولية لحقوق الإنسان.

دور الإسلام في الدستور

- من أصل44 بلد مسلم، 15 دساتيرتتضمن القانون الإسلامي والمبادىء والتشريعات الإسلامية كمرجع أو مصدر وحيد للتشريع العام " و تشمل هذه البلدان تلك المعلنة بالدول الإسلامية و/أو تلك التي أعلنت الإسلام دين الدولة."
- يمكن أن يعترف بالمبادىء الإسلامية في دستور ما، دون أن تكون أحكام نافذة للصفة أو أن تطبق قضائيا. المادة 8 "أ1" من دستور البنغلاداش تتضمن العبارة" كل الأفعال قائمة على الإيمان بالله العظيم." ولكن الشطر الثاني من هذه المادة ينص على أنّ هذا المبدأ لن يطبق قضائيا رغم أنه أساسي في الحكم البنغلاداشي."
- تختلف التأثيرات والتفرعات التي تنتج عن إقرار دور تشريعي للإسلام بموجب الدستورمن بلد لآخر: اذ تقتصرفي بعض الحلات على مجالات معينة من القانون؛ و غالبا ما تغيب التوجيهات الخاصة بالجهاز الحكومي،إن توفرّ، المسؤول عن تقييم تطابق التشريع مع المبادىء الإسلامية أو القانون الإسلامي.
- قد تستعمل مبادىء أخرى غير إسلامية لمراجعة التشريع. إذ أن تشريع المجلس الإنتقالي في العراق يتضمن" لا قانون يخالف لأركان الإسلام الشهيرة و لا لمبادىء الديمقراطية المتضمنة في....هذا القانون قد يشرّع خلال الفترة الإنتقالية." للباكستان والبنغلاداش مواد تنص على أن القوانين الغير مطابقة للدستور باطلة.

ظمانات حق حرية الديانة والعقيدة

تشمل المعايير المستخلصة من المراجع الدولية لوضع ظمانات دستورية فعّالة لحق حرية الديانة والعقيدة على ما يلي:

- قابلية التطبيق على كل فرد، بغض النظر عن دينه أو عقيدته؛

The U.S. Commission on International Religious Freedom was created by the International Religious Freedom Act of 1998 to monitor the status of freedom of thought, conscience, and religion or belief abroad, as defined in the Universal Declaration of Human Rights and related international instruments, and to give independent policy recommendations to the President, Secretary of State, and Congress.

Visit our Web site at www.uscirf.gov

Preeta D. Bansal, Chair • Felice D. Gaer, Vice Chair • Nina Shea, Vice Chair
Archbishop Charles J. Chaput • Michael Cromartie • Khaled Abou El Fadl • Elizabeth H. Prodromou • Bishop Ricardo Ramirez
Michael K. Young • Ambassador John V. Hanford III, *Ex-Officio* • Joseph R. Crapa, *Executive Director*

800 NORTH CAPITOL STREET, NW SUITE 790 | WASHINGTON, DC 20002 | 202-523-3240 | 202-523-5020 (FAX)

- حرية الإباحة بكل مظاهر الديانة بما فيها العبادة، التدريس، الممارسة والقيام بالفرائض سواء فرديا أو جماعيا و على علن أو على حدى؛
- الحماية من القسر الذي قد يخلّ بحرية كسب أو اكتساب ديانة أو عقيدة ما، يختارها الفرد؛ و
- الإمتثال بحق حرية الرأي و الظميروالديانة والعقيدة إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون الدولي.

الفشل في تأمين الحماية الصريحة للأفراد يعني – حسب التفسير والتطبيق- بأنّ المجموعة الدينية المسيطرة أو الدولة قادرة على فرض مؤشّرات حق حرية الدين والعقيدة على كل الأفراد بغض النظر عن عقائدهم و دياناتهم.

أمثلة عن النصوص الدستورية التي يمكن مقارنتها إجابيا بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان من بلدان حيث الإسلام دين الدولة

الباكستان والبنغلاداش: يخضع للقانون والنظام العام و الأخلاق: لكل مواطن الحق في الدعوة والممارسة و نشر دينه "و" لكل طائفة دينية والمذاهب التابعة لها الحق في تأسيس مؤسساتها الدينية و إدارتها والحفاظ عليها.

القانون الإداري الإنتقالي في العراق: لكل عراقي الحق في حرية الرأي و الظمير والدين والعقيدة و ممارستها. الأكراه في هذه الأمور ممنوع.

البلدان حيث الإسلام دين الدولة و التي لديها نصوص دستورية تتجاوب سلبا مع كل مظاهر القانون الدولي بما فيها المواد:
- المقتصرة على العبادة أو على ممارسة الطقوس الدينية؛
- المقتصرة على ديانة واحدة أو أكثر أو على طبقة من الديانات؛
- السماح بتقييد حرية الديانة بموجب أي قانون عادي؛أو
- الفشل في توفير الحماية لكل فرد

خريطة البلدان التي يسيطر فيها الإسلام، مصنّفة حسب مكانة الدين في الدستور

	البلدان التي أعلنت الدولة الإسلامية
	البلدان التي أعلنت الإسلام دين الدولة
	البلدان العلمانية
	البلدان التي لا تنص دساتيرها على النظام الديني

يمكن الحصول على نسخة كاملة للدراسة المقارنة للدساتير،عبر الموقع الإلكتروني للجنة: http://www.uscirf.gov